

يتعرض المؤتمر لمناقشة شيء عن الوحدة الإسلامية ، لكن كاشف الغطاء تعرض فسي خطابه الى الوحدة الإسلامية وطريقة نموها ، ودعا المؤتمر الى تحبيذ فكرة انشاء جمعيات الشبان المسلمين في الاقطار الإسلامية وفي ديار المهجر ، واعتبر المؤتمر قضية العرب الارثوذكس جزءاً من القضية العربية الكبرى ، ولفت نظر الحكومة الى وجوب تمكينهم من انتخاب بطيريك عربي لهم ، وكان قد عقد في يافا في تلك الفترة المؤتمر الارثوذكسي العربي للاشراف على انتخاب بطيريك عربي للطائفة الارثوذكسية خلفا للبطيريك اليوناني الذي توفي . واتخذ المؤتمر الاسلامي قرارات هامة بشأن مقاومة الخطر الصهيوني ، لكن تلك القرارات لم تأخذ طريقها الى التنفيذ ، فلم تحدث مقاطعة للمصنوعات الصهيونية في جميع الاقطار الإسلامية ، ولم تتأسس الشركة الزراعية الكبرى التي يشترك فيها العالم الاسلامي كله لانقاذ اراضي المسلمين في فلسطين . واحتج المؤتمر على فظائع ايطاليا في طرابلس - برقه ، واستنكر تصرفات روسيا البلشفية ضد المسلمين وعدوانها على المقدسات الإسلامية في الاورال والقفقاس وغيرها ، وطالب الحكومة الفرنسية بالغاء الظهير القاضي بتنصير مسلمي البربر ، واعلن استنكاره لاي نوع من انواع الاستعمار في أي قطر من الاقطار الإسلامية ، ولعله بهذا التعميم تجنب الاشارة المباشرة الى بريطانيا ، مثلما حدث مع ايطاليا وروسيا وفرنسا(٧٢) .

وكان موضوع السكة الحديدية الحجازية من الموضوعات التي اهتم بها المؤتمر كثيرا ، وخول اللجنة التنفيذية للمؤتمر اتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد اقسام الخط المغتصبة وتوحيد اجزائه وتشغيله من قبل هيئة اسلامية . واحتج المؤتمر على استمرار وضع اليد على هذا الوقت الاسلامي والتصرف فيه في المناطق الواقعة تحت نفوذ السلطتين الفرنسية والبريطانية في سورية وفلسطين ، وطالب حكومتي فرنسا وبريطانيا بتنفيذ ما اعترفت به معاهدة لوزان من كون هذا الخط وقفا اسلاميا ، والتفديد بما ورد في صك الانتداب ، من ان السلطة المنتدبة لا تتعرض للاوقاف الإسلامية ، وتسليم هذا الخط الى هيئة اسلامية تتولى ادارته وفقا للغاية التي انشئ من اجلها ، واحتج المؤتمر على ما قرره مؤتمر الديون العثمانية المنعقد في الاستانة وباريس ، من تقسيم الخط الحجازي وتجزئته واعتبار كل قسم منه ملكا للبلاد التي يجتازها ، واعلن المؤتمر عدم اعترافه بهذا القرار(٧٣) .

واختار المؤتمر قبل انفضاضه لجنة تنفيذية من خمسة وعشرين عضوا تكون مهمتهم :
اولا - تنفيذ قرارات المؤتمر والاشراف على لجانته ومكاتبه . ثانيا - تهيئة الوسائل لانعقاد دورة المؤتمر التالية . ثالثا - تأسيس لجان فرعية في مختلف الاقطار الإسلامية ، وايفاد الوفود اليها تحقيقا لغايات المؤتمر(٧٤) .

وقد حدثت مناقشات كثيرة عندما تعرض المؤتمر لطريقة انتخاب اللجنة التنفيذية وعدد اعضائها ، وكان هناك فريقان : فريق - على رأسه شوكت علي - يرى ان يتترك انتخاب اللجنة التنفيذية للشعوب ، وان يكون عدد اعضائها خمسين يقسمون على المناطق الإسلامية المختلفة ، لكل منطقة عضو واحد ، عدا الهند فلها ثلاثة ، وجاوة وسومطرة لها ثلاثة ايضا ، ومصر وتركيا وايران وافغانستان لكل أمة فيها عضوان ، واما الفريق الثاني فهو يعارض انتخاب اللجنة التنفيذية عن طريق الامم والشعوب ، ويرى ان يقوم المؤتمر نفسه بهذه المهمة ، وان اختلف هذا الفريق في تحديد عدد اعضاء اللجنة ، وكان على رأس هذا الفريق عبد الرحمن عزام ورياض الصلح والثعالبي والطباطبائي وعلوبة باشا ، وقد وافق المؤتمر على رأي الفريق الثاني(٧٥) .

واختارت اللجنة التنفيذية مكتبا دائما من سبعة اعضاء مهمته تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية ، وكان اعضاء هذا المكتب هم : الحاج امين الحسيني رئيسا ، ومحمد علي